

بيان مشترك بخصوص عودة التعاون بين الإنتربول والحكومة السورية

syrianwomenpm.org/ar/statements/بيان-مشترك-بخصوص-عودة-التعاون-بين-الإن

تداولت وسائل الإعلام خلال الأيام القليلة الماضية خبر إعادة التعاون بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والحكومة السورية وهو ما أكدته المنظمة من خلال بيان المكتب الإعلامي فيها، ما يتيح للسلطات الأمنية السورية الدخول إلى قاعدة البيانات في شبكة الاتصال الخاصة بالمنظمة والتواصل مع الدول الأعضاء في المنظمة بشكل فردي واستعادة مكتب سوريا صلاحياته بشكل عام. ويثير هذا القرار قلق وخوف حقيقيين لدى السوريين والسوريات عامة والمقيمين والمقيمت خارج سوريا بشكل خاص، لما له من تداعيات خطيرة على سلامتهم/ن وحريتهم/ن. فعلى الرغم أن المبدأ الأساسي الذي تتبناه منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) هو الحياد السياسي، والحرص على عدم التعرض للمطلوبين لأسباب سياسية، إلا أن الحكومة السورية وأجهزتها الأمنية والقضائية، لديها القدرة على الالتفاف على هذا الحظر، من خلال عدم الاعتراف بوجود معارضين/ات سياسيين وناشطين/ات مدنيين أو إعلاميين/ات، وتقوم منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية في سوريا بتصنيف هؤلاء بما فيهم الناشطين/ات الذين عملوا/ن بالإغاثة الإنسانية والطبية كإرهابيين/ات ومطلوبين/ات جنائيين وندعو فيه إلى لفت انتباه الإنتربول لإمكانية قيام النظام بإساءة استعمال عضويته بالمنظمة، وأنه يصدر مذكرات توقيف دولية لأسباب سياسية وليست جنائية. ونورد فيما يلي أهم النقاط التي تشكل دواعٍ للخوف والقلق الحقيقيين لدى السوريين/ات:

- تمنح هذه الخطوة للسلطات الأمنية السورية القدرة على متابعة المعارضين/ات السوريين/ات واللاجئين/ات المقيمين/ات خارج سوريا ومعرفة مكانهم/ن حول العالم من خلال التواصل الفردي مع الدول والنشرات التحذيرية التي تصدرها هذه السلطات تمهيداً لإصدار مذكرات توقيف بحقهم/ن وطلب تسليمهم/ن عند تلقي الإشعار من أي دولة تم دخولهم/ن إليها.
- ستتمكن السلطات الأمنية السورية من خلال النشرة الحمراء أن تقوم بطلب تسليم أي معارض/ة سياسي/ة أو ناشط/ة مدني/ة أو إعلامي/ة أو إغاثي/ة أو أهالي المعتقلين/ات قسرياً من الدول التي يقيمون/ن فيها، ولم يعد خافياً على أحد أن الحكومة السورية تعتبر كل هؤلاء إرهابيين/ات ومجرمين/ات جنائيين. وقد صدرت بحق الآلاف منهم/ن أحكاماً قضائية غيابية عن محكمة الإرهاب ومحاكم الميدان العسكرية فضلاً عن وجود آلاف المعتقلين/ات في معتقلاته. على الرغم من طبيعة أنشطتهم/ن السياسية والمدنية السلمية.
- ستعكس هذه الخطوة سلباً على اللاجئين/ات السوريين/ات وعلى طالبي/ات اللجوء الجدد في دول اللجوء. حيث أن تعميم أسماء السوريين/ات من خلال النشرات على اختلاف أنواعها ومن خلال تواصل السلطات الأمنية السورية الفردي مع الدول، سوف يشكل مانعاً قانونياً لسلطات الهجرة يحول دون منحهم/ن اللجوء أو في تجديد إقاماتهم/ن المنتهية. كما أنه سيكون ذريعة لبعض الدول التي تعمل على إعادة اللاجئين/ات قسراً وتسليمهم/ن للسلطات الأمنية السورية.

المنظمات الموقعة:

المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

تجمع أحرار حوران

اللوبي النسوي السوري

رابطة عائلات قيصر

مركز عدل لحقوق الإنسان

مع العدالة

جنى وطن

اللجنة النسائية السورية بالريحانية

تجمع المحامين السوريين

مركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

امبيونتي واتش

تبنى ثورة

الحركة السياسية النسوية السورية

منظمة النساء الآن من أجل التنمية

حملة من أجل سوريا
عائلات من أجل الحرية
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة
المركز السوري للإعلام وحرية التعبير